

العوضي: لن نقبل زيادة أسعار الكهرباء لأربعة أضعاف ولا حتى ضعف واحد

والصناعة بهذا الخصوص، بالإضافة إلى تفعيل دور جهاز حماية المستهلك لتشكيل لجان تقوم بحساب زيادة تعريفة الكهرباء والماء وتحديد نسبة الزيادة في التصنيع حتى لا يتم استغلال تلك الزيادة لرفع أسعار المنتجات على المواطن عشرات الأضعاف.

وأشار العوضي إلى أن الحكومة تستطيع اتباع سياسة الترشيد على وزاراتها ومؤسساتها وهيئاتها لتواقير ملايين الدنانير سنويا على الدولة، مؤكداً أن «القاضي والداني يرى قيمة الهدر في استهلاك الكهرباء والماء والنفقات

في كل مؤسسات الدولة، فالكهرباء والماء لا يتوقف استهلاكهم ليلا ونهارا فيها حتى بعد خروج الموظفين، مستشهداً بمشكلة أنابيب مياه الشرب والصرف والتي يتخطم أغلبها تحت الأرض مما سبب زيادة في ارتفاع منسوب المياه تحت الأرض، ناهيك عن الهدر في نفقات الكثير من الوظائف القيادية في الدولة!

وأكد العوضي ان مجلس الأمة يمد يد العون للحكومة لتقديم الإصلاحات الاقتصادية الملائمة شريطة عدم المساس بحقوق المواطن، أما هذه التصريحات فلا تعطل المساس فقط بل تعد «خرقا» لحبب المواطن.

وختم العوضي متسائلا ومستغربا عن هدف الحكومة من إثارة الخوف والإحباط في صفوف المواطنين في مثل هذا التوقيت الحرج بعد أن تم التوافق بين السلطتين على دراسة الموضوع بعناية ودراسة والخروج بحلول منطقية ومقبولة للحكومة والمواطن معا، مشددا على أن الكثير من النواب وهو أولهم لن يقبلوا بهذه الزيادة أو أي زيادة أخرى حتى لو كانت زيادة ضعف واحد وأن هذه الزيادة لن تمر من خلال مجلس الأمة.

نية الحكومة زيادة تعرفة الكهرباء أربعة أضعاف دون حتى الانتظار مناقشة اقتراحات اللجنة المالية!

وبين العوضي أن الحكومة تختار الطرق الصعبة والوعرة على المواطن على الرغم من وجود الطرق الأسهل نصب عينها، مبيحا أن الحكومة كان يمكن أن تلجأ إلى الزيادة التصاعدية في الأسعار بحيث لا تمس الزيادة أصحاب الشرائح المقبولة وبالتالي يتم الترشيد وتحصل الحكومة على مبالغها في الزيادة ولا يتأثر المواطن العادي بذلك.

كما أشار العوضي إلى أن تنشيط الاقتصاد والحد من العجز لا يكون بهذه الممارسات الضيقة دون جدوى، بل يمكن أن تضع الدولة الأموال اللازمة في مفاصل الاقتصاد للوصول إلى تنمية حقيقية عبر إنشاء المصانع ودعم الزراعة وفتح آفاق الاستثمار السياحي ودعم المشاريع الصغيرة وفرض الضرائب العادلة على الشركات كما تفعل كل دول العالم المتطور بالإضافة إلى رفع ضرائب المواد الكيماوية، وكل ذلك قبل التوجه لحبب المواطن البسيط الذي يتم تحميله الأعباء بشكل دائم وكأنه سبب العجز!

وأضاف العوضي قائلا إنه إذا رغبت الحكومة في إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية وناجحة فعليها أن تبدأ بأصحاب الشاليهات والمزارع والمناطق الصناعية التي تقوم الدولة بتأجيرها لعدد من المواطنين بسعر خفس، ثم يقوم هؤلاء بتأجيرها إلى غيرهم بألاف الدنانير محققين بذلك أرباح خيالية، وكذلك بأصحاب المصانع والأعمال التجارية والمستوردين، وتقوم بزيادة أسعار استهلاك الكهرباء عليهم بصورة معقولة ودون مبالغة، شريطة أن يتم التنسيق مع وزارة التجارة



كامل العوضي

لو طبقت

الحكومة سياسة

الترشيح في

الاستهلاك على

وزاراتها وهيئاتها

ومؤسساتها لتم

توفير ملايين

الدنانير سنويا

الحكومة تلجأ

للحلول التقليدية

العقيدة لإجراء

الإصلاحات

الاقتصادية

انتقد عضو مجلس الأمة النائب كامل العوضي ما تم الإعلان عنه من قبل وزير الكهرباء والماء احمد الجسار بخصوص زيادة تعرفة الكهرباء والماء والتي ستصل إلى أربعة أضعاف سعرها الحالي، مؤكداً أن هذا الرقم مبالغ فيه بصورة خيالية ولا يراعي ظروف المواطنين، إضافة إلى أنه سيحمل الكثير من التبعات السلبية مثل ارتفاع أسعار الإيجارات وزيادة في أسعار السلع الأساسية بدون شك.

وأكد العوضي في تصريح صحافي أن هذا التصريح يتناقض مع ما تم إعلانه مسبقاً من اللجوء إلى سياسة الترشيد في الاستهلاك، كما أنه يتعارض مع ما تم التصريح به من الإصلاحات الاقتصادية لأن تمس جيب المواطن كما وجه صاحب السمو الأمير صباح الأحمد بخصوص عدم المساس بالمواطن في أي إجراء إصلاحي وخاصة فئة محدودي الدخل، مؤكداً أن الحكومة لا ترغب في أن تكلف نفسها عناء البحث عن أي إصلاحات اقتصادية مبتكرة من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية والتي تضرب العالم كله، بل إنها تلجأ إلى الحلول التقليدية العقيمة وغير المدروسة على المدى القريب أو البعيد والتي تتمثل في زيادة الأسعار على المواطن بأي شكل وبأي طريقة.

كما أعرب العوضي عن استغرابه من التصاريح التي تصدرها وزارة الكهرباء وفي تصريحاته، متسائلاً كيف يتم الاتفاق بين الحكومة ومجلس الأمة والتلجأ إلى زيادة الأسعار على المواطن بأي شكل وبأي طريقة. كما أعرب العوضي عن استغرابه من التصاريح التي تصدرها وزارة الكهرباء وفي تصريحاته، متسائلاً كيف يتم الاتفاق بين الحكومة ومجلس الأمة والتلجأ إلى زيادة الأسعار على المواطن بأي شكل وبأي طريقة. كما أعرب العوضي عن استغرابه من التصاريح التي تصدرها وزارة الكهرباء وفي تصريحاته، متسائلاً كيف يتم الاتفاق بين الحكومة ومجلس الأمة والتلجأ إلى زيادة الأسعار على المواطن بأي شكل وبأي طريقة.

ستفرض أعباء مالية جديدة لا يقدر عليها رب الأسرة لقله دخله عاشور: شرائح الكهرباء والماء مسرحية وعلى النواب الوقوف بجديّة ضدها

وأضاف: لتفرض الحكومة رسوم على أرباح الشركات بالبورصة ولتحول أرباح هيئة الاستثمار وصندوق التنمية لدعم ميزانية الخارج، وعلينا كنواب ممثلين للمواطنين أن نحمل جيب المواطن البسيط المثقل بالديون والأعباء المالية من أن يمس تحت أي ذريعة فالدائل كثيرة أمام الحكومة.

وختم عاشور تصريحه قائلا: أقول لإخواني أعضاء المجلس إن المواطنين يراقبون مواقفنا بكل دقة ووضوح وسوف تكون لهم موقف واضح في الانتخابات القادمة فلنكن عوناً لهم.



صالح عاشور

أن تبدأ بأصحاب المجمعات التجارية والشركات والبنوك والأراضي الصناعية بالشرق والشيوخ التي تحولت إلى معارض تجارية تدر عليهم الملايين.

لتفرض الحكومة رسوماً على أرباح الشركات بالبورصة ولتحول أرباح هيئة الاستثمار لدعم التنمية لدعم ميزانية الدولة

أن تبدأ بأصحاب المجمعات التجارية والشركات والبنوك والأراضي الصناعية بالشرق والشيوخ التي تحولت إلى معارض تجارية تدر عليهم الملايين.

كيف نقبل برؤية الحكومة لحل الأزمة من جيب المواطن؟

العازمي: الخصخصة ستضرب الطبقة الوسطى وستخلق طبقتين الأولى فاحشة الثراء والأخرى لا تجد قوت يومها

الحلول اكبر دليل على فشلها، مؤكداً انه سيتصدى بكل ما أوتي من أدوات دستورية لهذا التوجه.

ولفت العازمي الى ان خصخصة الشركات العامة ستخلق عدم التوازن في العدالة الاجتماعية وتسيء إلى العمالة الوطنية، مشيراً إلى أنه كان من الواجب أن يكون التوجه الحكومي مرسخاً لإرادة الدولة وحامياً للمرافق العامة والثروات الوطنية، وأضاف يجب أن توضع حلول لها القدرة على حماية الموارد الطبيعية لا الاستيلاء على ثروات الشعب، مشيراً إلى أن الدستور نص صراحة على تحقيق العدالة بين النشاط العام والخاص لكن ما تتجه إليه الحكومة هو إلغاء لهذا الشرط.

على النهوض بالبلد، مستطرداً بالقول: الحكومة فشلت في حل الأزمة وتحاول ان توهم الشعب بأن الحل لن يكون الا بالخصخصة، ولكننا نؤكد ان هذه الحكومة عاجزة عن حل أي قضية ودعوتنا لرحيلها ليس من فراغ، فأين هي من الدعوات النيابية والشعبية منذ عشرات السنين بضرورة تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للنفط؟ وأين هي الحكومة عندما وصل سعر برميل النفط الى 140 دولاراً؟

وتابع العازمي، قائلا: ما تتجه إليه الحكومة اليوم سواء إلى جيب المواطن من خلال زيادة أسعار الكهرباء والماء، أو بيع شركات الدولة وانحصار رؤيتها على هذه



حمدان العازمي

جدد النائب حمدان العازمي رفضه الشديد لأي توجه حكومي لخصخصة الشركات الحكومية والمخطط الحكومي لبيع مقدرات البلد، مؤكداً أن الخصخصة تصفية لدور الدولة في الاقتصاد، وشدد على ضرورة التصدي لهذا التوجه الجائر الذي سيضرب بعنف الطبقة الوسطى في البلاد وسيخلق طبقة ثرية فاحشة الثراء وطبقة أخرى لا تجد قوت يومها، مشيراً إلى أن هذا التوجه مخالف للدستور خاصة أن الاقتصاد الكويتي يقوم على العدالة والمساواة الاجتماعية وليس إلغاء القطاع العام.

وأضاف العازمي أن المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد حالياً تحتاج إلى الخصخصة بل إلى حكومة قوية قادرة

القضيبي: نرفض إحالة تقرير «المحاسبة» عن الأنايب إلى «الفتوى والتشريع»

نفسه وجهازي الفتوى والمناقشات المركزية بعد أن كشف المحاسبة دورهما بالأخطاء وهو ما كان يسعى له منذ البداية حين رفض إحالة الملف إلى ديوان المحاسبة وإصراره على تكليف الفتوى بالتحقيق. وذكر ان ملف الأنايب النفطية لن يمر مرور الكرام، وهناك مناقشات أخرى حدث بها ذات العيب والتلاعب وستكون جميعها محل تفعيل لأدواتنا الدستورية وسنذهب لأبعد مدى وذلك للبر بقسمنا الدستوري وللحفاظ على المال العام.

تقرير المحاسبة على النواب كشف مبعراً نية العيب في التقرير والتشكك في النزاهة الرقابية لمجلس الأمة وهو ما نرفضه جملة وتفصيلاً، مشيراً إلى أنه من المؤسف أن وزير الدولة لا يعرف قانون إنشاء ديوان المحاسبة وأن دوره ليس له سلطة توجيه الاتهام ليحدد من المتسبب بالأخطاء. وتابع القضيبي «تعهد سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك لنا بأن تؤخذ نتائج تقرير المحاسبة بعين الاعتبار ومحاسبة المخطئ»، مضيفاً أن عبدالله يريد ان يحمي



أحمد القضيبي

رفض النائب أحمد القضيبي إحالة تقرير ديوان المحاسبة بشأن مناقصة الأنايب النفطية إلى إدارة الفتوى والتشريع للتحقيق فيه، مشيراً إلى أن «الفتوى» طرف غير محايد وهو أحد الأطراف التي حملها «الديوان» مسؤولية الأخطاء التي شابته المناقصة. وقال القضيبي في تصريح صحافي أمس «إن حديث وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله خلال جلسة مجلس الأمة يوم الأربعاء الماضي عند نظر طلب توزيع

أكد أن مخاوف الحكومة من عجز الميزانية غير مبررة الطريجي لوزير المالية: اضبط تصريحتك أو اترك الوزارة.. فالكويت مليئة بالكفاءات

لذلك وزير المالية بين الفينة والأخرى. وأضاف أن تراجع إيرادات النفط حقيقة ولا جدال في ذلك، كما أن الحقيقة الأخرى هي أن آلية إعداد الميزانية العامة للدولة تظهر الأمر على غير حقيقته عن وجود عجز فيها، وهو عجز صوري وليس حقيقياً، ولدنيا من الاحتياطي ما يسد هذا العجز ويزيد.

وأكد أن الحديث عن الإصلاح الاقتصادي مشروع من حيث المبدأ في ظل التطورات الاقتصادية وضرورة التهيؤ لكل الاحتمالات، لكن المجلس سيتصدى لأي حزمة إصلاح تمس الحياة الكريمة للمواطنين، إذ إن لدى الحكومة خيارات عدة لإصلاح الاقتصاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل من دون المساس بمقدرات ومكتسبات المواطنين.

بالكفاءات الوطنية. وأضاف الطريجي في تصريح صحافي: إننا لم نجد لمخاوف وزير المالية ما يدعمها من أي جهة اقتصادية معتبرة، لاسيما المؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي الذي أكد على لسان رئيسه كريستين لاغارد أخيراً أنه لا عجز في ميزانية الدولة، ساخرة من المبالغة في الحديث عن عجز حقيقي غير موجود في الكويت.

وقال الطريجي إن الكويت تجاوزت قبل سنوات مرحلة اقتصادية أكثر صعوبة من تلك التي نعيشها الآن، خصوصاً مع انخفاض سعر النفط آنذاك إلى نحو ثمانية دولارات، مؤكداً أن مائة الوضع المالي الكويتي وضخامة إيرادات الاستثمار وحجم الاحتياطي العام يجعلان الكويت في مامن من أي عجز حقيقي، ولن نحتاج إلى الاقتراض أو بيع السندات كما يروج



د.عبدالله الطريجي

قال النائب د.عبدالله الطريجي إن مخاوف نائب رئيس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة على الصالح من حصول عجز في ميزانية الدولة في مخاوف غير مبررة، ولا سند لها على الإطلاق سوى محاولة الترويج لحزمة الإصلاحات الاقتصادية التي يبدو أن الحكومة تريد المواطن البسيط أن يدفع كلفتها.

وإذ أكد الطريجي أن المساس بالمواطن البسيط في مجلس الأمة لن يكون متاحاً للحكومة، فإنه دعا الوزير الصالح إلى الانتباه لنصيرحاته المتعلقة بالشأن الاقتصادي، لاسيما مع حملته حقيقتين وزاريتين مهمتين تتطلبان وزيراً قادراً على الإلمام بمطالباتهما، وأن يحسن اختيار العبارات المرتبطة بدخل الدولة، وأن كان غير قادر على هذه المهمة فإن عليه أن يتركها لغيره في بلد مليء

تسوي نحميها

انتبه... للبيئة قانون يحميها

إيماناً منا بالمحافظة على بيئتنا... تم إصدار قانون ليكون موجهاً للسلوك العام وراعياً لمن يتعدى على البيئة... فبيئتنا هي بيت للجميع

#تسوي_نحميها

Diamond Sponsor

Gold Sponsor

3rd Sponsor

Main Media Sponsors

Advertising and marketing representatives

22208310-22208410 www.epa.org.kw www.tswan7meha.com